

قواعد الاحكام

[317] على الآخر، وإن احتمل أن يكون الإزمان بهما أو بأحدهما فهو لهما. ولو علمنا أن أحدهما مذفف وشككنا في الثاني فللمعلوم النصف، والنصف الآخر موقوف على التصالح. ولو أثبت أحدهما وجرحه الآخر فهو للمثبت، ولا شئ على الجرح. ولو جهل المثبت منهما اشتركا، ويحتمل القرعة. ولو كان يمتنع بأمرين - كالدراج يمتنع بجناحه وعدوه - فكسر الأول جناحه ثم الثاني رجله قيل: هو لهما (1)، وقيل: للثاني (2)، لتحقيق الإثبات بفعله. ولو رمى الأول الصيد فأثبتته وصيره في حكم المذبوح ثم قتله الثاني فهو للأول، ولا شئ على الثاني إلا أن يفسد لحمه أو جلده. ولو لم يصيره في حكم المذبوح ولا أثبتته ثم قتله الثاني فهو له، ولا شئ على الأول وإن أفسد منه شيئا. ولو أثبتته الأول ولم يصيره في حكم المذبوح فقتله الثاني فقد أتلفه. فإن كان قد أصاب محل الذبح فذكاه فهو حلال ويملكه الأول، وعلى الثاني الأرش. وإن أصابه فيغير المذبح فهو ميتة يضمن قيمته إن لم يكن لميتته قيمة، وإلا فله الأرش. ولو جرحه الثاني ولم يقتله فإن أدرك ذكاته حل للأول، وإلا فهو ميتة. ولو ذفف أحدهما وأزمن الآخر ولم يعلم السابق فهو حرام، لاحتمال كون التدفيع (3) قاتلا بعد الإزمان. ولو ترتب الجرحان وحصل الإزمان بالمجموع فهو بينهما، وقيل: للثاني (4). فعلى الأخير لو عاد الأول فجرحه فالأولى هدر، والثانية مضمونة، فإن مات

(1) قاله الشيخ في المبسوط: كتاب الصيد والذبائح ج 6 ص 271. (2) قاله المحقق في شرائع الاسلام: كتاب الذبائح ج 3 ص 213. (3) الذف: الإجهاز على الجريح، وفي حديث علي - كرم الله وجهه - في يوم الجمل: " ولا يذف على جريح "، وتدفيع الجريح، الإجهاز عليه وتحرير قتله، ويروى بالبدال والذال جميعا. لسان العرب (مادة: ذفف). (4) قاله الشيخ في المبسوط: كتاب الصيد والذبائح ج 6 ص 271.